مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

إعلال الشيخ ابن باز إسناد الحديث الموصول بالإرسال والمرفوع بالوقف "دراسة تطبيقية"(*)

د/ إبراهيم بركات صالح عواد
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد، أبها - السعودية
dr.ibrahimawwad72@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 5/10/2024 تاريخ قبوله للنشر 25/11/2024
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

إعلال الشيخ ابن باز إسناد الحديث الموصول بالإرسال والمرفوع بالوقف "دراسة تطبيقية"

د/ إبراهيم بركات صالح عواد
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة
وأصول الدين جامعة الملك خالد، أبها – السعودية

الملخص

هدف البحث إلى دراسة إعلال الشيخ ابن باز إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالموقوف مِنْ خلال الدراسة التطبيقية، وقد استفاد الباحث من المنهجين: الاستقرائي، والنقدي، وتَكَوَّن البحث مِنْ مقدمة، ومبحثين:

أما المبحث الأول، فكان فيه: التعريف بابن باز، وبالعلة لغةً واصطلاحًا، وشروط إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

وأما المبحث الثاني، فاشتمل على نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

وخَلُصَت الدراسة إلى إعلال الشيخ ابن باز إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف، وقد استفاد في ذلك مِنَ كبار النُّقَّاد، كالترمذي، والدار قطني، وغيرهما، ويقوم منهجه أثناء ذِكْر إعلال أسانيد الأحاديث المتعلقة بهذين الجانبين على: التأكيد عليه من خلال أقوال النُّقَّاد، **و**إضافة بعض الفوائد العلمية المتعلقة بيان غريب الحديث، والترجيح عند الاختلاف.

ويوصي الباحث بضرورة إبراز الجهد الحديثي للشيخ ابن باز بشكل عام، والمتعلق بنقد الأحاديث النبوية وتعليلها بشكل خاص؛ لبيان منهجه في ذلك، وإفادة طلاب العلم.

الكلمات المفتاحية: إعلال، الإسناد، الموصول، المرسل، المرفوع، الموقوف.

'IIelal AL-shaykh Ibn Baz 'IIsnad Al-hadith Al-mawsul Bial'iirsal, Walmarfue Bialwaqf, an applied study

Dr. Ibrahim Barakat Saleh Awwad
Associate Professor, Department of Sunnah and its Sciences
College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Abha, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The aim of the research is to study 'IIelal AL-shaykh Ibn Baz 'IIsnad Al-hadith Al-mawsul Bial'iirsal, Walmarfue Bialwaqf, an applied study:

The researcher benefited from the two approaches: inductive and critical. The research consisted of an introduction and two sections:

As for the first section, it included: introducing Ibn Baz, the reason in language and terminology, and the conditions for explaining the chains of transmission of hadiths connected to the irsal, and raised by the stop.

As for the second section, it included applied examples of Ibn Baz's explanation of the chains of transmission of hadiths connected to the irsal and raised by the stop.

The study concluded to the'IIelal AL-shaykh Ibn Baz 'IIsnad Al-hadith Al-mawsul Bial'iirsal, Walmarfue Bialwaqf,, and he benefited from the major critics, such as Al-Tirmidhi, Al-Dār Qutni, and others. His approach while mentioning the reasons for the hadiths related to these two aspects is based on:

Emphasizing the reason sometimes through the statements of critics, and adding some scientific benefits related to explaining strange hadiths, and giving weight in cases of disagreement.

The researcher recommends the need to highlight the hadith efforts of Sheikh Ibn Baz in general, related to criticizing the Prophetic hadiths and explaining them in particular. To explain his approach to this.

Keywords: 'IIelal Al-IIsnad, Al-IIrsali, Al-Rafea, Al-Waqfi.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، ورضوان الله عن صحابته أجمعين؛ أما بعد:

فيعتبر علم العلل عِلْمًا مستقلًا برأسه غير علوم الحديث الأخرى، قال الإمام الحاكم: "وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"(١) وهو علم جليل؛ إذ معرفته من أجلّ العلوم؛ فبه يُمَيَز صحيح الحديث من سقيمه، وغالبًا ما يقع في أحاديث الثقات؛ لذا لا يعرفه إلا أهل الحفظ والفهم من جهابذة النقد الحديثي، قال الإمام الحاكم: "وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، تَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ"(٢).

إلا أنّ لبعض المعاصرين جهده في إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف، ومن هؤلاء الشيخ ابن باز؛ فجاء البحث لبيان هذا الجانب عنده مِنْ خلال الدراسة التطبيقية.

مشكلة البحث وأسئلته:

يتوقع مِنَ البحث أن يُجيب عن السؤال الرئيس: هل أعلّ ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف؟ وقد نتج عن ذلك جملة مِنَ الأسئلة:

١- هل كان لابن باز عناية بجانب إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف؟

٢- ما منهجه في إعلال أسانيد الأحاديث المتعلق بهذا الجانب؟

٣- هل كان له تعقبات على من تقدمه من النُّقَّاد؟ وما دلالة ذلك إن وُجِدَت؟

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى:

١- إبراز عناية ابن باز في إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

٢- بيان منهجه في هذا الجانب مِنْ جوانب إعلال أسانيد الأحاديث.

٣- إظهار تعقباته على مَنْ أعَلَّ أسانيد الأحاديث بهذا الجانب إن وُجِدَت.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في:

١- تَعَلُّق البحث بعلم علل الحديث، وهو أدق علوم الحديث النبوي.

٢- إبراز جهود بعض المعاصرين في جانب إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث. (١١٢/١).

(٢) المصدر السابق (١١٢/١).

أسباب اختيار البحث:

تكمن أسباب اختيار البحث في:

١- عدم وجود أية دراسة علمية سابقة تتعلق بموضوع البحث.

٢- الحاجة إلى بيان منهج ابن باز المتعلق بإعلال إسناد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف؛ إذ له جهده في هذا الجانب.

حدود البحث:

شمول البحث لجميع مؤلفات ابن باز المطبوعة، من خلال ذِكْرِ عدد من الأمثلة على إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على أية دراسة علمية حديثية سابقة تتعلق بموضوع البحث.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على المناهج الآتية:

- منهج الاستقراء القائم على جمع المادة العلمية، وتصنيفها ضمن مباحث البحث ومطالبه.
- المنهج النقدي القائم على دراسة العلة ونقدها.

في جانب عرض المادة العلمية وتوثيقها، وتخريج أحاديثها، فقد قمت بالآتي:

- عَرَضْتُ المادة العلمية بإيراد الحديث المعَّل أولًا، ثم قول ابن باز المتعلق بموضوع البحث، ثانيًا، فالدراسة ثالثًا.

في جانب توثيق المادة العلمية، اتبعت الأسلوب العلمي القائم على الآتي:

- كتابة الآيات القرآنية-إن وُجِدَت-، وعزوها إلى سورها، ملتزمًا بقواعد المجلة في ذلك.
- ضبط ألفاظ الأحاديث النبوية التي تحتاج لذلك ضبطًا تامًا، وبيان غريب ألفاظها.
- توثيق أقوال العلماء من مصادرها الأصيلة عند توفرها، وعند عدم وجودها أو عدم وجودها في المطبوع منها، يكون التوثيق من المصادر التي حفظت مادتها العلمية.

في جانب تخريج الحديث، قام الباحث بما يأتي:

- تخريج الحديث من مصادره الأصيلة.
- ترتيب المصادر الحديثية حسب تقدم تاريخ الوفاة.

في جانب ذكر الأمثلة قمت بالآتي:

- الاقتصار على ذكر بعض الأمثلة اختصارًا، مع الإشارة للأمثلة الأخرى في الحاشية إن وُجِدَت.
- إن تكرر ذكر الحديث في أكثر من موضع، فأحيل على الدراسة السابقة اختصارًا.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة تضمنت أهم النّتائج، والتّوصيات.

المبحث الأول: التعريف بابن باز، وبالعلة لغةً واصطلاحًا، وشروط إعلال إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف ابن باز.

المطلب الثاني: العلة لغةً، واصطلاحًا.

المطلب الثالث: شروط إعلال إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث المرفوعة بالوقف.

المبحث الأول: التعريف بابن باز، وبالعلة لغةً واصطلاحًا، وشروط إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف

المطلب الأول: التعريف بابن باز

أولًا: حياته الشخصية (اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته الأسرية، وعمله في صغره، وفقدان بصره، وزواجه، وأولاده، وكنيته، ووفاته)

– **اسمه، ونسبه، ومولده:** هو عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز[١]، أصل أهله من الرياض، وطائفة منهم في الإحساء، والحجاز، وهناك أناس يُقال لهم آل باز في الأردن، ومصر، وبلاد العجم[٢]، ولد بمدينة الرياض في ذي الحجة سنة (١٣٣٠هـ)[٣].

– **نشأته الأسرية، وعمله في صغره، وفقدان بصره:** نشأ ابن باز في بيت متواضع بين والديه وإخوانه، وفي عام (١٣٣٣هـ) توفي والده؛ فنشأ يتيمًا في حِجْرِ والدته مع أخويه، أخيه لأمه: إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن سيف، وأخيه الشقيق: محمد الذي يكبره خمس سنوات، عمل في صباه مع أخيه محمد في سوق الحراج ببيع البشوت الرِّجّاليه[٤] وفي عام (١٣٥٦هـ) توفيت والدته[٥]، كان بصيرًا في أول الدراسة، ثم أصابه المرض في عينيه عام (١٣٤٦هـ)، فَضَعُفَ بَصَرُه بسبب ذلك، ثم ذهب بالكلية في محرم من عام (١٣٥٠هـ)[٦].

زواجه، وأولاده، وكنيته، ووفاته: تزوج زواجه الأول من فاطمة بنت عبدالله بن سليمان بن سحمان، وليس له ذرية منها، وفي عام (١٣٥٧هـ)، تزوج من هيا بنت عبدالرحمن بن عتيق، وهي أم أولاده الكبار[٧]: عبدالله، وعبدالرحمن، وثلاث من الإناث، ثم تزوج من منيرة بنت عبدالرحمن الخضير، وهي أم لكل من:

أحمد، وخالد، وثلاث من الإناث أيضًا، يُكَنّى أبا عبد الله[٨]، توفي – رحمه الله – فجر يوم الخميس الموافق للسابع والعشرين من شهر محرم من عام (١٤٢٠هـ)، ودُفِنَ في مقبرة العدل بمكة المكرمة[٩].

---

(١) ابن باز، مجموع الفتاوى، المقدمة، (٩/١).
(٢) الشتوي، الإبريزية في التسعين البازية، (٢٠).
(٣) ابن باز، مجموع الفتاوى، المقدمة، (٩/١).
(٤) الشتوي، الإبريزية في التسعين البازية، (٢٠-٢١).
(٥) المصدر السابق، (٢٠)، واسمها: هيا بنت عثمان بن عبدالله الخزيم
(٦) ابن باز، مجموع الفتاوى، المقدمة، (٩/١).
(٧) الشتوي، الإبريزية في التسعين البازية، ٢١.
(٨) المصدر السابق، ٢١.
(٩) المصدر السابق، ٢١.

ثانيًا: حياته العلمية:(نشـــأته العلمية، وشـــيوخه، وعقيدته، ومذهبه الفقهي، والوظائف العلمية التي تولاها، ومؤلفاته، ومكانته العلمية، وتلاميذه)

– **نشـــأته العلمية، وشـــيوخه:** بدأ الدراســة منذ الصِّــغَر وحفظ القرآن الكريم قبل البلوغ، ثم بدأ في تلقي العلوم الشــرعية والعربية على أيدي كثير من علماء الرياض منهم: الشــيخ ســعد بن حمد بن عتيق، والشــيخ حمد بن فارس، والشــيخ ســعد وقاص البخاري، والشــيخ محمد بن إبراهيم آل الشــيخ، وقد لازم حلقاته نحوًا من عشــر سنوات، وتلقى عنه جميع العلوم الشرعية ابتداءً من سنة (١٣٤٧هـ) إلى سنة (١٣٥٧هـ)[١].

– **عقيدته:** كان ابن باز على مذهب أهل السنة والجماعة في جوانب الاعتقاد التي منها:

في مسألة الصفات: أثناء شرحه لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّــمَاءِ الدُّنْيَا..."[٢] بَيّنَ أنَّ مذهب أهل الســنة والجماعة في صــفة النزول يقوم على إثباتها على الوجه الذي يليق بالله سبحانه، لا يشابه خلقه في شيء من صفاته، ويؤمنون بها، ويثبتونها كما جاءت في القرآن والسنة، ويمرونها كما جاءت من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل"[٣].

وفي مسألة خلق القرآن: لخّص معتقد أهل السنة بأنّ القرآن الكريم كلام الله مُنزّل غير مخلوق[٤].

– **مذهبه الفقهي:** سئل عن ذلك؛ فأجاب: "مذهبي في الفقه هو مذهب الإمام أحمد، وليس على سبيل التقليد، ولكن على سبيل الاتباع في الأصول التي سار عليها"[٥].

– **الوظائف العلمية التي تولاها:** تولى أعمالًا متعددة، كالقضـــاء في منطقة الخرج من عام (١٣٥٧هـ) إلى عام (١٣٧١هـ)، ثم عُيِّنَ مدرسًـا في المعهد العلمي بالرياض سـنة (١٣٧٢هـ)، وكلية الشـريعة بالرياض بعد إنشـائها سنة (١٣٧٣هـ)، واستمر في ذلك إلى عام (١٣٨٠هـ)، وفي عام (١٣٨١هـ) عُيِّنَ نائبا لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبقي فيه إلى عام (١٣٩٠هـ)، ثم تولى رئاســتها ســنة (١٣٩٠هـ)، وفي (١٣٩٥/١٠/١٤هـ) تم تعيينه رئيسًـــا لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشـــاد، وبقي فيه إلى ســـنة (١٤١٤هـ)، وفي (١٤١٤/١/٢٠هـ) عُيِّنَ في منصب المفتي العام للمملكة، ورئيس هيئة كبار العلماء[٦].

– **مؤلفاته:** صَـنّفَ فأحسـن وأجاد، ومن مؤلفاته: الفوائد الجلية في المباحث الفرضـية، والتحقيق والإيضـاح لكثير من مسـائل الحج والعمرة والزيارة، ورسـالتان موجزتان في الزكاة والصـيام، والعقيدة الصـحيحة وما يضـادها، ونقد

(١) مجموع الفتاوى، ابن باز المقدمة، (٩/١).
(٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، (٧١/٨)، حديث رقم: (٦٣٢١).
(٣) مجموع الفتاوى، ابن باز، (٤٢٠/٤).
(٤) المصدر السابق، (٨٤/٩).
(٥) المصدر السابق، (١٦٦/٤).
(٦)مجموع الفتاوى، ابن باز ، المقدمة، (١٦٦/٤)

القومية العربية، مجموع الفتاوى –جمع: محمد بن سعد الشويعر، وفتاوى نور على الدرب –جمع: محمد بن سعد الشويعر –، وحاشية على فتح الباري وصل فيها إلى كتاب الحج[١].

مكانته العلمية: حظي ابن باز بمكانة علمية رفيعة، فذكر العلماء فضائله، وتحدثوا عن مآثره، وأبانوا عن جوانب نبوغه، قال الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان:"... هو في العلم إمام، جمع بين العدل بين الحديث والفقه، في اجتهاد يتحرى الحق والصواب، يتوخاهما مع الإجلال والإكبار لآراء العلماء السابقين... موافقًا لهم أو مخالفًا متمثلًا بآداب القرآن والسنة وسلف الأمة"[٢]، وقال الدكتور محمد سيد طنطاوي: "كان الشيخ عبد العزيز نموذجًا للمسلم المعتدل...وقد ترك فضيلته من خلفه ثروة علمية هائلة"[٣].

–**تلاميذه:** نظرًا للمنزلة العلمية الرفيعة التي جمعت بين الفقه، والحديث، والاجتهاد؛ فقد تتلمذ على يديه الكثير من التلاميذ، منهم: سماحة العلاّمة محمد ابن صالح العثيمين، والشيخ صالح بن محمد اللحيدان، والشيخ محمد بن عبدالله السبيل، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين، والشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع[٤] وغيرهم كثير.

المطلب الثاني: التعريف بالعلة لغةً واصطلاحًا

أولًا: العلة لغة

قال ابن فارس:"(عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَة...[٥] وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: الْعَائِقُ يَعُوقُ، قَالَ الْخَلِيلُ: الْعِلَّةُ حَدَثٌ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ، وَيُقَالُ اعْتَلَّهُ عَنْ كَذَا، أَيِ اعْتَاقَهُ...[٦] وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ: الْعِلَّةُ: الْمَرَضُ[٧]، **وقال الأزهري:** "عَلَّت الْإِبِل تَعِلّ، إِذا شربت الشربة الثَّانِيَة، وَقد عللتُها أَنا أعَلّها، بِضَم الْعين... وعلّ الرجلُ يَعِلُّ من الْمَرَض"[٨] **وقال الجوهري:** "والعَلَلُ: الشربُ الثاني، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ، وعلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، إذا سقاه السقية الثانية....والتَعْليلُ: سقيٌ بعد سقي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى...والعِلَّةُ: المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلًا ثانيًا منَعَه شُغله الأول... واعتَلَّ عليه بعِلَّةٍ واعْتَلَّهُ، إذا اعتاقَه عن أمر.... وعَلَّلَهُ بالشيء، أي لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزَّأ به عن اللبن"[٩].

---

(١) المصدر السابق، المقدمة: (١/١٠).
(٢) ناصر بن مسفر الزهراني، إمام العصر عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (٣٠٦).
(٣) إبراهيم بن صالح المحمود، رثاء الأنام لفقيد الإسلام الشيخ عبد العزيز بن باز، (٢٨-٢٩).
(٤) ناصر بن مسفر الزهراني، إمام العصر عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (٧١-٧٣).
(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٤/١٢).
(٦) المصدر السابق، (٤/١٣).
(٧) المصدر السابق، (٤/١٤).
(٨) الأزهري، تهذيب اللغة، (١/٧٩-٨٠).
(٩)الجوهري، الصحاح، (٥/ ١٧٧٣).

قلت: من خلال ما تقدم يتبين لنا أنّ العلة في اللغة تُطْلَقُ على أربعة معان:

الأول: التكرار، فالعلة لا يمكن إدراكها إلا بتكرار النظر وإنعامه في الحديث مرة بعد أخرى؛ لذلك قال الخطيب البغدادي: "فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يُوقَفُ عليها إلا بعد النظر الشديد، ومُضِيِّ الزمن البعيد"(١)، **الثاني:** العائق الذي يعوق عن الشيء، والعلة مانع وعائق من صحة الحديث، **الثالث:** المرض، والعلة مرض، والمرض يُضَعِّفُ الحديث، **الرابع:** التشاغل والتَلهي عن الشيء؛ فاشتغال المحدث بما في الحديث من علل خفية شبيه باشتغال الطفل وتلهيه ببعض الطعام عن اللبن(٢)، أي كأن العلة أصبحت شُغْلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول، وجميع هذه المعاني موجودة في العلة اصطلاحًا، كما تَمَّ ذِكْره آنفًا.

ثانيًا: العلة اصطلاحًا

قال السخاوي: "خَبَرٌ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ اطُّلِعَ فِيهِ بَعْدَ التَّفْتِيشِ عَلَى قَادِحٍ"(٣).

وعلى هذا فإن العلة تستلزم شرطين هما: الخفاء، والقدح في صحة الحديث.

المطلب الثالث: شروط إعلال إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف

لا يُعَدُّ أيُّ تعارض بين الوصل والإرسال، والرفع والوقف مُسَوِّغًا للإعلال بهما، وإنما لذلك شروط، وهي:

الأول: اتحاد مَخْرَجْ الحديث(٤)، وأما إذا اختلف فيهما ففي هذه الصيغة يُضعف تعليل أحدهما بالآخر؛ لكون كل منهما إسنادًا برأسه، ولقوة احتمال كونهما إسنادين روى الراوي كل واحد منهما على وجه(٥).

وبين السخاوي أنَّ الأمر يكون قادحًا في حالة تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف إذا اتَّحد المخرج، وأما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما بالآخر إذا كان ثقة جزمًا(٦).

الثاني: أن لا يثبت صحة الوجهين (الوصل والإرسال، والرفع والوقف)؛ إذ عند ثبوتهما يكون كلاهما محفوظ، فالراوي قد يصل ويرفع مرة، ويَكْسُلُ فيرسل ويوقف، قال الدارقطني بعد ذِكْرِ وجوه الاختلاف في الرفع والوقف في حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة – رضي الله عنه، قال رسول الله – صلى الله عليه وَسَلَّمَ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ"(٧): "رَفْعُهُ صحيح، ومَنْ وَقَفَهُ فقد أصاب؛ لأنَّ ابن سيرين كان يفعل مثل هذا، يرفع مرة، ويُوقِفُ أخرى"(٨).

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/٢٥٦).

(٢) القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، (١/٤٥٩) بتصرف

(٣) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/٢٧٦).

(٤) مخرج الحديث: أن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين وأمثالهم، فإن حديث البصريين مثلًا إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفًا، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذًا، يُنْظَر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (١/٤٠٥).

(٥) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٢/٢١٥).

(٦) المصدر السابق، (١/٢٢١).

(٧) العلل (١٠/٢٩)، حديث رقم: (١٨٣١).

(٨) المصدر السابق، (١٠/٢٩)، حديث رقم: (١٨٣١).

وقال الخطيب البغدادي: "اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضـــعفًا؛ لجواز أن يكون الصـحابي يُسـند الحديث مرة، ويرفعه إلى النبي – صـلى الله عليه وسـلم، ويذكره مرة أخرى على سـبيل الفتوى ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعًا، وإنما لم يكن هذا مؤثرًا في الحديث ضـــعفًا؛ لأنَّ إحدى الرايتين ليست مكذبة للأخرى"(١).

(١) الكفاية في علم الرواية، (١/٤١٧).

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف

بعد الانتهاء مِنْ المبحث الأول المتعلق بالتعريف بابن باز، وبالعلة لغةً واصطلاحًا، وشروط إعلال إسناد الحديث الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف، تَمَّ في هذا المبحث دراسة نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث المتصلة بهذين الجانبين مِنْ خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال

ذكر ابن باز عددًا مِنَ أسانيد الأحاديث الموصولة التي أُعلت بالإرسال، ومِنْ شواهد ذلك:

المثال الأول: خلال تعليقه على حديث عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ وَتُطَيَّبَ"، حيث صَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِرْسَالَهُ".

قال ابن باز مبينًا سبب ترجيح الترمذي للإرسال على الوصل: "لأنه رواه من طريق ضعيفة متصلاً[(١)]، ومن طريق عَبْدَةَ، ووكيع، وابن عيينة مرسلًا، وفَسّرَ سفيان الدُّور: بالقبائل"[(٢)].

الدراسة:

أولًا: الحديث يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه مِنْ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه زائدة بن قدامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها – عن النبي – صلى الله عليه وسلم–، أخرجه ابن ماجة[(٣)]، وأبو داود[(٤)]، وأبو يعلى[(٥)]، وابن حبان[(٦)]، والبيهقي[(٧)].

وتابع زائدة بن قدامة على وصله كل من:

١– مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، أخرجه ابن ماجة[(٨)]، وابن خزيمة[(٩)]، ومالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، قال الذهبي: "صدوق معروف"[(١٠)]، وقال ابن حجر: "لا بأس به"[(١١)].

---

(١) طريق عامر بن صالح الزبيري، أخرجها الترمذي، الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطيب المساجد: (٧٣٣/١)، حديث رقم: (٥٩٤).

(٢) ابن باز، الحاشية على بلوغ المرام من أدلة الأحكام، كتاب الصلاة، باب المساجد، ١٩٥، حديث رقم: (٢٤١).

(٣) السنن، كتاب المساجد، باب تطهير المساجد وتطييبها، (٤٨٧/١)، حديث رقم: (٧٥٩).

(٤) السنن، كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور، (٣٤٢/١)، حديث رقم: (٤٥٥).

(٥) الموصلي، المسند، (١٥٢/٨)، حديث رقم: (٤٦٩٨).

(٦) الصحيح، كتاب المساجد، باب ذكر الأمر بتنظيف المساجد وتطييبها، (٥١٣/٤)، حديث رقم: (١٦٣٤).

(٧) السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب في تنظيف المساجد، وتطييبها ...، (٦١٧/٢)، حديث رقم: (٤٣٠٨).

(٨) السنن، كتاب المساجد، باب تطهير المساجد وتطييبها، (٤٨٤/١)، حديث رقم: (٧٥٨).

(٩) الصحيح، كتاب الصلاة، باب الأمر ببناء المساجد في الدور، (٦٣٨/١)، حديث رقم: (١٢٩٤).

(١٠) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (٤٢٦/٣)، ترجمة رقم: (٧٠١٨).

(١١) تقريب التهذيب، ٥١٧، ترجمة رقم: (٦٤٤٠)، وقال: "مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، بالتصغير، ولآخره راء، وابن الخِمْسِ، بكسر المعجمة، وسكون الميم، بعدها مهملة".

٢- سفيان الثوري، واختلف عنه وصلًا وإرسالًا، ولم أجد وجوه الاختلاف، ورجح الدار قطني الإرسال(١).

٣- يونس بن بُكَيْر، واختلف عنه وصلًا وإرسالًا، ولم أجد وجوه الاختلاف، ورجح الدار قطني الإرسال(٢).

٤- حِبَّان بن علي العنزي، واختلف عنه وصلًا وإرسالًا، ولم أجد وجوه الاختلاف، ورجح الدار قطني الإرسال(٣)، وحِبَّان بن علي العنزي، قال الحافظ ابن حجر: "ضعيف، وكان له فقه وفضل"(٤).

٥- عامر بن صالح بن هشام بن عروة الزُّبيري، أخرجه أحمد(٥)، والترمذي(٦)، وابن عدي(٧)، وعامر بن صالح بن هشام بن عروة الزُّبيري، قال ابن معين: "كذاب خبيث، عدو لله"(٨)، وقال العقيلي: "في حديثه وهم"(٩)، وقال ابن عدي: "حديثه مسروقات من الثقات وإفرادات مما ينفرد به"(١٠).

الوجه الثاني: رواه قُرَّان بن تَمَّام، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الفُرَافِصَة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم(١١). وقُرَّان بن تَمَّام الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ"(١٢)، وفُرَافِصَة بن عُمَيْر الحنفي، أورده البخاري(١٣)، وابن أبي حاتم(١٤)، وقالا: "روى عن: عثمان بن عفان - رضي الله عنه-، روى عنه: القاسم بن محمد، وعبد الله بن أبي بكر"؛ فهو مجهول حال.

وقال الدار قطني عن حديثه: "لا يصح"(١٥).

الوجه الثالث: رواه كل مِنْ:

١- سفيان بن عيينة، أخرجه الترمذي(١٦).

٢- عَبْدَةَ بن سليمان، أخرجه الترمذي(١٧)، ومِنْ طريقه البغوي(١٨).

---

(١) الدار قطني، العلل، (١٤/١٥٥) حديث رقم: (٣٤٩٣).
(٢) المصدر السابق: ، (١٤/١٥٥) حديث رقم: (٣٤٩٣).
(٣) المصدر السابق، (١٤/١٥٥) حديث رقم: (٣٤٩٣).
(٤) تقريب التهذيب، ٢١٧، ترجمة رقم: (١٠٨٤).
(٥) المسند، (٤٣/٣٩٦-٣٩٧)، حديث رقم: (٢٦٣٨٦).
(٦) الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد، (١/ ٧٣٣)، حديث رقم: (٥٩٤).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/١٥٦)، ترجمة رقم: (١٢٥٩).
(٨) ابن معين، التاريخ برواية ابن محرز، ٥٢.
(٩) الضعفاء الكبير، (٣/٣٠٩)، ترجمة رقم: (١٣٢٢).
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/١٥٧).
(١١) الدار قطني، العلل، (١٤/١٥٥)، حديث رقم: (٣٤٩٣).
(١٢) تقريب التهذيب، ٨٠٠، ترجمة رقم: (٥٥٦٧).
(١٣) التاريخ الكبير، (٧/١٤١)، ترجمة رقم: (٦٣٤).
(١٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/٩٢) ترجمة رقم: (٥٢٥).
(١٥) المصدر السابق، (١٤/١٥٥)، ترجمة رقم: (٣٤٩٣).
(١٦) الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد،(١/٧٣٣)، حديث رقم: (٥٩٦).
(١٧) المصدر السابق، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد، (١/٧٣٣)، حديث رقم: (٥٩٥).
(١٨) شرح السنة، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت وتنظيفها، (٢/٣٩٩)، حديث رقم: (٤٩٩).

٣- وكيع بن الجراح، أخرجه الترمذي[١]، وابن أبي شيبة[٢]، والعقيلي[٣]، والبغوي[٤] ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنَّ النبي- صلى الله عليه وسلم - مرسلًا دون ذكر عائشة - رضي الله عنها-.

يرى الباحث ترجيح الوجه الثالث، وهو رواية الإرسال على الوصل للقرائن الآتية:

القرينة الأولى: المرتبة في سُلَّم التعديل؛ حيث رواه ثلاثة مِنَ الحفاظ الثقات مرسلًا، وهم:

أ- سفيان بن عيينة، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، ولكن عن الثقات"[٥].

ب- عَبْدَةَ بن سليمان الكلابي الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت"[٦].

ج- وكيع بن الجراح، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ عابد"[٧].

بينما يقابلهم ثلاثة، مراتبهم أقل من حيث التعديل، وهم:

- زائدة بن قدامة الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت، صاحب سنة"[٨].

-مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، قال الحافظ ابن حجر: "لا بأس به"[٩].

- عامر بن صالح بن هشام بن عروة الزُّبيري، قال الحافظ ابن حجر: "متروك الحديث أفرط فيه ابن معين فكذبه وكان عالمًا بالأخبار"[١٠].

ويقابلهم أيضًا قُرَّان بن تَمَّام الأسدي الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ"[١١].

القرينة الثانية: أنَّ مَنْ اختلف عنه في وصله وإرساله، كان الراجح عنه الإرسال، وهم: (سفيان الثوري، ويونس بن بُكَيْر، وحِبَّان العنزي).

ثانيًا: رَجّح النُّقَّاد الطريق المرسلة على الموصولة

١- قال الترمذي بعد تخريجه للرواية المرسلة: "وهذا أصح من الحديث الأول - يعني - المتصل"[١٢].

---

(١) الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد،(٧٣٣/١)، حديث رقم: (٥٩٥).
(٢) المصنف، كتاب الصلاة، باب في تخليق المساجد، (١٤١/٢)، حديث رقم: (٧٤٤٤).
(٣) الضعفاء الكبير، (٣٠٩/٣)، ترجمة رقم: (١٣٢٢).
(٤) شرح السنة، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت وتنظيفها، (٣٩٩/٢)، حديث رقم: (٤٩٩).
(٥) تقريب التهذيب، ٢٤٥، ترجمة رقم: (٢٤٥١).
(٦) المصدر السابق، ٣٦٩، ترجمة رقم: (٤٢٦٩).
(٧) المصدر السابق، ٥٨١، ترجمة رقم: (٧٤١٤).
(٨) تقريب التهذيب، ٢١٣، ترجمة رقم: (١٩٨٢).
(٩) المصدر السابق، ٥١٧، ترجمة رقم: (٦٤٤٠)، وقال: "مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، بالتصغير، ولآخره راء، وابن الخِمْسِ، بكسر المعجمة، وسكون الميم، بعدها مهملة".
(١٠) المصدر السابق، ٢٨٧، ترجمة رقم: (٣٠٩٦).
(١١) المصدر السابق، ٨٠٠، ترجمة رقم: (٥٥٦٧).
(١٢) الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد، (٧٣٣/١)، حديث رقم: (٥٩٥).

٢- قال أبو حاتم: "إنما يروى عن عروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم - مرسلًا"(١).

٣- قال العقيلي بعد تخريجه للرواية المرسلة: "وهذا أولى"(٢).

٤- قال الدار قطني: "الصحيح عن جميع من ذكرنا، وغيرهم: عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلًا"(٣).

٥- قال ابن رجب الحنبلي: "كذلك أنكر الإمام أحمد وصله"(٤).

٦- وافق ابن باز النُّقَّاد بإعلال الحديث بالإرسال عندما بين سبب ترجيح الإمام الترمذي للإرسال على الوصل، فقال: "لأنه رواه من طريق ضعيفة متصلًا، ومن طريق عَبْدَةَ، ووكيع، وابن عيينة مرسلًا"(٥).

وهذا يدل على مراعاته للقرائن عند الترجيح.

ثالثًا: أضاف ابن باز فائدة أخرى، هي: تفسير ابن عيينة الدور بالقبائل، وقد ورد التفسير عند الترمذي(٦).

المثال الثاني: خلال سؤال ابن باز عَنْ صحة حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧] قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ إِلَيْهِ؟، قَالَ: "الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ".

قال ابن باز: "رواه الدار قطني، وصححه الحاكم، والراجح إرساله"(٧).

الدراسة:

أولًا: الحديث يرويه الحسن البصري مِنْ خمسة طُرُق

الطريق الأولى: يونس بن عُبَيْد، واختلف عنه وَصْلًا وإرسالًا مِنْ وجهين

الوجه الأول: رواه موصولًا حُصَيْن بن مُخَارِق بن ورقاء، أبو جُنَادَة، عن يونس بن عُبَيْد، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قيل يا رسول الله....، أخرجه الدار قطني(٨).

وهذا وجه ضعيف جدًا؛ لضعف حُصَيْن بن مُخَارِق، قال الدار قطني: "متروك"(٩)، وأخرج الخليلي في فوائده من طريقه، وقال: "غريب"(١٠)، وقال الذهبي: "متهم بالكذب"(١١)، وقال الحافظ ابن حجر: "أخرج الطبراني في

(١) ابن أبي حاتم، العلل، (٤١٤/٢)، حديث رقم: (٤٨١).
(٢) الضعفاء الكبير، (٣٠٩/٣)، ترجمة رقم: (١٣٢٢).
(٣) العلل، (١٥٥/١٤)، حديث رقم: (٣٤٩٣).
(٤) ابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١٧٣/٣).
(٥) ابن باز، الحاشية على بلوغ المرام من أدلة الأحكام، كتاب الصلاة، باب المساجد، ١٩٥، حديث رقم: (٢٤١).
(٦) الجامع، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطييب المساجد: (٧٣٣/١)، حديث رقم: (٥٩٥).
(٧) ابن باز، مجموع الفتاوى، (٢٥٠/٢٥).
(٨) السنن، كتاب الحج، بلا باب، (٣/ ٢١٩)، حديث رقم: (٢٤٢٦).
(٩) الضعفاء والمتروكون، (١٤٩/٢)، ترجمة رقم: (١٧٧).
(١٠) المصدر السابق: (٢٢٠/٣)، ترجمة رقم: (٢٦٣٢)، نقلًا عن كتاب (الفوائد) للخليلي.
(١١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٥١١/٤)، ترجمة رقم: (١٠٠٧٤).

المعجم الصغير من طريقه حديثًا، وقال: حُصَيْن بن مُخَارِق: كوفي ثقة"[١]، وقال أيضًا: "نسبه ابن النجاشي في مصنفي الشيعة، وذكر أنه ضُعِّف"[٢]، فإن صَحّ توثيق الطبراني له، فهو معارض للتضعيف الشديد له من قِبَلِ نُقَّاد أهل السنة، والشيعة معًا، فالراجح أنه شديد الضعف.

الوجه الثاني: رواه مرسلًا عن يونس بن عُبَيْد، عن الحسن البصري جَمْعٌ مِنَ الرواة وهم

الراوي الأول: سفيان الثوري، وقد اختلف عنه مِنْ وجهين:

الأول: رواه وكيع بن الجراح[٣]، ومن طريقه ابن أبي شيبة[٤]، وأخرجه البيهقي[٥] مِنْ طريق أبي داود الحَفَرِي كلاهما (وكيع، وأبو داود الحَفَرِي) عن سفيان الثوري به مرسلًا.

الثاني: رواه عَتّاب بن أعين الكوفي، فرواه عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن أمه، عن عائشة – رضي الله عنها – موصولًا، أخرجه العقيلي[٦]، والدار قطني[٧]، والبيهقي[٨].

وعَتّاب بن أعين، قال فيه أبو زرعة:" لا بأس به"[٩]، وقال أبو حاتم: "ثقة"[١٠]، وقال العقيلي:" في حديثه وهم"[١١]، وأخرج حديثه الذي وَهِمَ فيه من طريق هشام بن عبيد الله، عن عَتّاب بن أعين، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن أمه، عن عائشة – رضي الله عنها – موصولًا[١٢]، ثم قال: "وهو المراد بقول العقيلي: "عَتّاب بن أعين، عن الثوري، في حديثه وهم"[١٣]، وقال البيهقي:" ليس بمحفوظ"[١٤]، لأن الحديث محفوظ من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن البصري مرسلًا.

من خلال ما تقدم يتبن أن رواية (وكيع بن الجراح، وأبو داود الحَفري) هي الرواية المحفوظة، والراجحة بخلاف رواية عَتّاب بن أعين للآتي:

---

(١) لسان الميزان، (٣/٢٢٠)، ترجمة رقم: (٢٦٣٢)، قلت: "لم أجد كلام الطبراني في المطبوع من معجمه الصغير، ولا في أيٍّ من كتبه المطبوعة، ونص كلامه: "لم يروه عن يونس إلا حُصين بن مُخارق، كوفي تفرد محمد بن ثواب. "يُنْظَر: الطبراني، المعجم الصغير: (١/١٢٢)، حديث رقم: (١٨٠).

(٢) لسان الميزان، (٣/٢٢٠)، ترجمة رقم: (٢٦٣٢).

(٣) تفسير وكيع، يُنْظَر، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: (٢/٨٣).

(٤) المصنف، كتاب الحج، باب متى يجب على الرجل الحج؟: (٣/٤٣٣)، حديث رقم: (١٥٧٠٧).

(٥) السنن الكبرى، كتاب الحج، باب بيان السبيل الذي بوجوده يجب الحج...، (٤/٥٣٦)، حديث رقم: (٨٦٢٤)، ومعرفة السنن والآثار، كتاب المناسك، باب الحال التي يجب فيها الحج...، (٧/١٩)، حديث رقم: (٩١٦٥).

(٦) الضعفاء الكبير، (٣/٣٣٢)، ترجمة رقم: (١٣٥٣).

(٧) السنن، كتاب الحج، بلا باب، (٣/٢١٦)، حديث رقم: (٢٤١٩).

(٨) السنن الكبرى، كتاب الحج، باب الرجل يطيق المشي، ولا يجد زادًا...، (٤/٥٤٠)، حديث رقم: (٨٦٤٠).

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (٧/١٢)، ترجمة رقم: (٥٢).

(١٠) المصدر السابق: (٧/١٢)، ترجمة رقم: (٥٢).

(١١) الضعفاء الكبير، (٣/٣٣٢)، ترجمة رقم: ترجمة رقم: (١٣٥٣).

(١٢) المصدر السابق، (٣/٣٣٢)، ترجمة رقم: (١٣٥٣).

(١٣) المصدر السابق، (٣/٣٣٢)، ترجمة رقم: (١٣٥٣).

(١٤) معرفة السنن والآثار، كتاب المناسك، باب الحال التي يجب فيها الحج...: (٧/١٩)، حديث رقم: (٩١٦٥).

أ- أنّ عَتّاب بن أعين، وإن كان ثقة[١]، إلا أنّ وكيع بن الجراح، وأبو داود الحَفري أوثق منه، قال الحافظ ابن حجر في وكيع: "ثقة حافظ عابد"[٢]، وقال في أبي داود الحَفري: "ثقة عابد"[٣].

ب- حُكْمُ النُّقَّاد على رواية عَتّاب بن أعين بالوهم، وعدم الحفظ كما قال العقيلي[٤]، والبيهقي[٥].

الراوي الثاني: هُشَيْم بن بُشَيْر الواسطي، أخرجه سعيد بن منصور[٦]، وأبو داود[٧].

الراوي الثالث: خالد بن عبدالله الطحان، أخرجه سعيد بن منصور[٨]، وأبو داود[٩].

الراوي الرابع: إسماعيل بن عُلَيّه، أخرجه الطبري[١٠].

الراوي الخامس: بشر بن المفَضَّل البصر، أخرجه الطبري[١١].

الراوي السادس: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أخرجه ابن أبي شيبة[١٢].

الراوي السابع: رواه منصور بن المعتمر، عن الحسن البصري، أخرجه الطبري[١٣].

الطريق الثانية: حميد الطويل، عن الحسن البصري مرسلًا، أخرجها الطبري[١٤].

الطريق الثالثة: هشام بن حسان، عن الحسن البصري، واختلف فيها عن هشام مِنْ وجهين:

الأول: رواه أبو أسامة (حماد بن أسامة) عن هشام موقوفًا على الحسن البصري[١٥].

الثاني: رواه سفيان بن عينة، فرواه عن هشام، عن الحسن مرسلًا[١٦].

وفي رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري ضعف؛ قال الحافظ ابن حجر فيه: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه كان يرسل عنهما"[١٧].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (١٢/٧)، ترجمة رقم: (٥٢).
(٢) تقريب التهذيب: ٥٨١، ترجمة رقم: (٧٤١٤).
(٣) المصدر السابق: ٤١٣، ترجمة رقم: (٤٩٠٤).
(٤) الضعفاء الكبير: (٣٣٢/٣)، ترجمة رقم: (١٣٥٣).
(٥) معرفة السنن و الآثار، كتاب المناسك، باب الحال التي يجب فيها الحج...: (١٩/٧)، حديث رقم: (٩١٦٥).
(٦) سعيد بن منصور، السنن، التفسير: (٧٦/٣)، حديث رقم: (٥١٨).
(٧) أبو داود، المسائل للإمام أحمد، ١٣٩، سؤال رقم: (٦٧٢)، وأبو داود، المراسيل: ١٤٣، ترجمة رقم: (١٣٣).
(٨) سعيد بن منصور، السنن، التفسير: (٧٦/٣)، حديث رقم: (٥١٨).
(٩) أبو داود، المسائل للإمام أحمد، ١٣٩، سؤال رقم: (٦٧٢)، وأبو داود، المراسيل: ١٤٣، ترجمة رقم: (١٣٣).
(١٠) ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: (٤٠/٦)، حديث رقم: (٧٤٨٦).
(١١) جامع البيان في تأويل القرآن: (٤٠/٦)، حديث رقم: (٧٤٨٦).
(١٢) المصنف، كتاب الحج، باب متى يجب على الرجل الحج؟، (٤٣٣/٣)، حديث رقم: (١٥٧٠٨).
(١٣) جامع البيان في تأويل القرآن، (٣٩/٦)، حديث رقم: (٧٤٨٣).
(١٤) المصدر السابق، (٤٢/٦)، حديث رقم: (٧٤٩٠).
(١٥) المصنف، كتاب الحج، باب متى يجب على الرجل الحج؟، (٤٣٣/٣)، حديث رقم: (١٥٧٠٩).
(١٦) المصدر السابق، كتاب الحج، باب متى يجب على الرجل الحج؟، (٤٣٣/٣)، حديث رقم: (١٥٧١٤).
(١٧) تقريب التهذيب، ص٥٧٢، ترجمة رقم: (٧٢٨٩).

وترجح رواية ابن عيينة المرسلة عن الحسن البصري على رواية أبي أسامة الموقوفة عليه؛ لأن أبا أسامة، وإن كان ثقة، فلا يقارن بابن عيينة، قال الحافظ ابن حجر في حماد بن أسامة: "ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"(١).

بينما قال في ابن عيينة: "ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات"(٢).

الطريق الرابعة: قتادة السدوسي، عن الحسن البصري، أخرجها الطبري(٣)، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة، واختلف عنه مِنْ وجهين:

- رواه أبو نُعَيْم (الفضل بن دكين)(٤)، وحجاج بن منهال(٥)، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن البصري مرسلًا.

- **رواه** عبدالله بن واقد (أبو قتادة الحرّاني)، فرواه عن حماد، عن قتادة، عن أنس – رضي الله عنه– موصولًا أخرجه الطبري(٦)، والدار قطني(٧)، والحاكم(٨).

قلت: ترجح رواية أبي نُعَيْم، وحجاج بن منهال المرسلة على رواية عبدالله بن واقد (أبو قتادة الحرّاني) الموصلة؛ لمخالفة الراوي الواحد الشديد الضعف لاثنين من الثقات، قال البخاري في عبدالله بن واقد (أبو قتادة الحرّاني): "تركوه، منكر الحديث"(٩)، وقال أبو حاتم: "تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه"(١٠)، وقال الحافظ ابن حجر: "متروك"(١١).

بينما قال الحافظ ابن حجر في أبي نُعَيْم:" ثقة ثبت"(١٢)، وقال في حجاج بن منهال: "ثقة فاضل"(١٣).

وبناءً على أقوال النُّقَّاد المذكورة آنفًا، لا نُسَلِّم للحاكم قوله: "هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"(١٤).

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٧، ترجمة رقم: (١٤٨٧).
(٢) المصدر السابق، ص٢٤٥، ترجمة رقم: (٢٤٥١).
(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، (٤٢/٦)، حديث رقم: (٧٤٩٠).
(٤) المصدر السابق، (٤٢/٦)، حديث رقم: (٧٤٩٠).
(٥) المصدر السابق، (٤٢/٦)، حديث رقم: (٧٤٩١).
(٦)جامع البيان في تأويل القرآن، (٤٢/٦)، حديث رقم: (٧٤٩١).
(٧) السنن، كتاب الحج، بلا باب: (٢١٦/٣)، حديث رقم: (٢٤١٩).
(٨) المستدرك على الصحيحين، كتاب المناسك: (٦٠٩/١)، حديث رقم: (١٦١٤)، وقال: "هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".
(٩) التاريخ الكبير، (٢١٩/٥)، ترجمة رقم: (٧١٣).
(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (١٩٢/٥)، ترجمة رقم: (٨٨٣).
(١١) تقريب التهذيب، ٣٢٨، ترجمة رقم: (٣٦٨٧).
(١٢) المصدر السابق، ٤٤٦، ترجمة رقم: (٥٤٠١).
(١٣) المصدر السابق، ١٥٢، ترجمة رقم: (١١٣٧)
(١٤) المستدرك على الصحيحين، كتاب المناسك، (٩٠٦/١)، ترجمة رقم: (١٦١٤).

الطريق الخامسة: سعيد بن أبي عروبة، واختلف عنه مِنْ وجهين:

- رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى[١]، ويزيد بن زُرَيْع[٢]، وجعفر بن عون[٣]، ثلاثتهم، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن مرسلًا.
- رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك – رضي الله عنه– موصولًا، أخرجه الدار قطني[٤]، والحاكم[٥].

وسعيد بن أبي عروبة قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة"[٦].

يرى الباحث رُجْحَان الرواية المرسلة على الرواية الموصولة للآتي:

- أنَّ مَنْ روى الرواية المرسلة كان ممن روى عنه قبل الاختلاط: يزيد بن زُرَيْع[٧]، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[٨].
- متابعة جعفر بن عون المخزومي، وهو صدوق[٩] لهم على الرواية المرسلة؛ فتُقَدَّم روايتهم على رواية زكريا بن أبي زائدة الموصولة؛ لمخالفته لثلاثة من الرواة عن سعيد بن أبي عروبة.
- عدم معرفة هل كان سماع زكريا من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط أم بعده؟

ورَجّح النُّقَّاد رواية الحسن البصري المرسلة على روايته الموصولة:

- قال الطبري:" فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم – في ذلك بأنه (الزاد والراحلة)، فإنها أخبار في أسانيدها نظر، ولا يجوز الاحتجاج بمثلها"[١٠].
- قال ابن المنذر: "ولا يثبت في هذا حديث مسند"[١١].
- قال الدار قطني: "... والمحفوظ عن الحسن مرسلًا، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–"[١٢].

(١) الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، نقلًا عن القطيعي في كتاب(المناسك)، (١٦١/٤).
(٢) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (٤١/٦-٤٢)، حديث رقم:(٧٤٨٨).
(٣) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب الرجل يطيق المشي، ولا يجد زادًا...، (٥٤٠/٤)، حديث رقم: (٨٦٣٩).
(٤) السنن، كتاب الحج، بلا باب، (٢١٥/٣)، حديث رقم: (٢٤١٨).
(٥) المستدرك على الصحيحين، كتاب المناسك، (٦٠٩/١)، حديث رقم: (١٦١٤)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".
(٦) تقريب التهذيب، ٢٣٩، ترجمة رقم، (٢٣٦٥).
(٧) ابن حبان، الثقات، (٣٦٠/٦)، ترجمة رقم: (٨١٠٤).
(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (٤١٥/٤)، ترجمة رقم: (٨٢٢).
(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ٢٠٠، ترجمة رقم: (٩٥٦).
(١٠) جامع البيان، (٤٥/٦).
(١١) ابن المنذر، الإشراف على مذاهب العلماء، (١٧٥/٣).
(١٢) العلل، (١٥/ ١٦٤)، حديث رقم: (٣٩٢٤).

- قال البيهقي: "... المحفوظ عن قتادة، عن الحسن، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-"(١)، وقال أيضًا عن رواية زكريا بن أبي زائدة عن ابن أبي عروبة: "... ولا أراه إلا وهمًا"(٢).
- قال ابن عبدالهادي: "هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل السنن بهذا الإسناد، ومع ذلك فرواية هذا الحديث عن قتادة، عن أنس وهم، والصواب عن الحسن، عن النبي -صلى الله عليه وسلم - مرسلًا"(٣).
- وافق ابن باز النُّقَّاد بإعلال الحديث بالإرسال، بقوله: "رواه الدار قطني، وصححه الحاكم، والراجح إرساله"(٤).

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية مِنْ إعلال ابن باز أسانيد الأحاديث المرفوعة بالوقف

ذكر ابن باز عددًا مِنَ أسانيد الأحاديث المرفوعة التي أُعلت بالوقف، ومِنْ شواهد ذلك:

المثال الأول: خلال تعليقه على حديث عَبْدِ اللهِ بن مسعود - رضي الله عنه-، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ، فَإِنَّ النَّعْيَ(٥) مِنْ عَمَلِ الجَاهِلِيَّةِ"، قال ابن باز: "... حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - عند الترمذي مرفوعًا وموقوفًا، ورَجّحَ الترمذي الموقوف"(٦).

الدراسة:

الحديث يرويه أبو حمزة القصّاب (ميمون الأعور)، وقد اختلف عنه مِنْ وجهين:

الوجه الأول: رواه عنبسة بن سعيد بن الضِرِّيس، عن أبي حمزة القصّاب عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن الأسود، عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعًا، أخرجه الترمذي(٧)، والدار قطني(٨).

الوجه الثاني: رواه سفيان الثوري، عن أبي حمزة القصّاب (ميمون الأعور)، به موقوفًا، أخرجه الترمذي(٩)، والطبراني(١٠)، والدار قطني(١١).

وقع الخلاف بين عنبسة بن سعيد بن الضِرِّيس، قال فيه ابن حجر: "ثقة"(١٢)، وبين سفيان الثوري، قال فيه ابن حجر: "ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة"(١٣).

وبناءً على ما تقدم ترجح رواية سفيان الثوري الموقوفة على رواية عنبسة بن سعيد بن الضِرِّيس المرفوعة.

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب الرجل يطيق المشي، ولا يجد زادًا...، (٥٤٠/٤)، حديث رقم: (٨٦٣٩).
(٢) المصدر السابق، كتاب الحج، باب الرجل يطيق المشي، ولا يجد زادًا...، (٥٤٠/٤)، حديث رقم: (٨٦٣٨).
(٣) تنقيح التحقيق، المقدمة، (١/ ١٤٦-١٤٧).
(٤) ابن باز، مجموع الفتاوى، (٢٢٥/٢٥).
(٥) النَّعْيُ: خبر الموت، وهو الناعي: الذي يأتي بخبر المت؛ يُنْظَر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (٢٥١٢/٦).
(٦) ابن باز، الحاشية على بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ٣٤٩، حديث رقم: (٥٣١).
(٧) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، (٣٠٣/٢)، حديث رقم: (٩٨٤)، وقال: "حديث عبدالله حديث غريب".
(٨) العلل، (١٦٦/٥)، حديث رقم: (٧٩٦).
(٩) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، (٣٠٣/٢)، حديث رقم: (٩٨٤).
(١٠) الطبراني، المعجم الكبير، (١٠/ ٧٠)، حديث رقم، (٩٩٧٨).
(١١) العلل، (١٦٦/٥)، حديث رقم: (٧٩٦).
(١٢) ابن حجر، تقريب التهذيب،٤٣٢، ترجمة رقم: (٥٢٠٠).
(١٣) المصدر السابق،٢٤٢، ترجمة رقم: (٢٤٤٥).

وقد ذهب النُّقَّاد إلى ترجيح رواية سفيان الثوري على رواية عنبسة بن سعيد وهم:

- الترمذي، وقال بعد روايته للموقوف: "وهذا أصح من حديث عنبسة، عن أبي حمزة"(١).
- الدار قطني، وقال: "الصحيح من قول عبد الله"(٢).
- البغوي، وقال: "رفعه بعضهم، والوقف أصح"(٣).
- وذهب آخرون من النُّقَّاد إلى ترجيح الموقوف على المرفوع اعتمادًا على كلام الإمام الترمذي، وهم: عبدالحق الإشبيلي(٤)، وابن القطان الفاسي(٥)، والمنذري(٦)، والنووي(٧)، والمزي(٨).

وحديث عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه –حديث ضعيف؛ لأنّ مداره على أبي حمزة القصّاب (ميمون الأعور)، قال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: "ليس يشيء، لا يكتب حديثه"(٩)، وقال أحمد: "ضعيف الحديث"(١٠)، وقال البخاري: "ليس بذاك"(١١)، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديث"(١٢)، وقال الترمذي: "وليس هو بالقوي عند أهل الحديث"(١٣)، وقال النسائي: "ليس بثقة"(١٤)، وقال ابن حجر: "ضعيف"(١٥).

وضَعَّف الحديث الترمذي، وقال: "حديث عبد الله حديث غريب"(١٦):

وللحديث شاهد عن حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه–، أخرجه ابن أبي شيبة(١٧)، وأحمد(١٨)، والترمذي(١٩) من طرق، عن حَبِيب بن سُلَيْم العبسي، عن بلال بن يحيى العبسي، عن حذيفة — رضي الله عنه – مرفوعًا، والحديث في سنده:

---

(١) الجامع، (٣٠٣/٢).
(٢) العلل، (١٦٦/٥)، حديث رقم: (٧٩٦).
(٣) البغوي، شرح السنة، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنازة، (٣٤٠/٥)، حديث رقم: (١٤٩٠)،
(٤) عبد الحق الإشبيلي، الأحكام الوسطى، (١٢١/٢).
(٥) بيان الوهم والإيهام، (٤٠٦/٣)، حديث رقم: (١١٥٤).
(٦) المنذري، الترغيب والترهيب، (١٨٦/٤)، حديث رقم: (٥٣٦١).
(٧) النووي، الأذكار، (١٥٤/١)، حديث رقم: (٤٥١).
(٨) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (١١/٧)، حديث رقم: (٩٤٦١).
(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢٣٣/٨)، ترجمة رقم: (١٠٦١).
(١٠) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله، (١٢٤/٣)، حديث رقم: (٤٥٢٨).
(١١) البخاري، التاريخ الصغير، (١٠٨/١)، ترجمة رقم: (٣٥٢).
(١٢) الجرح والتعديل، (٢٣٣/٨)، ترجمة رقم: (١٠٦١).
(١٣) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، (٣٠٣/٢).
(١٤) الضعفاء والمتروكون، (٩٩/١)، ترجمة رقم: (٥٨١).
(١٥) تقريب التهذيب،٥٥٦، ترجمة رقم: (٧٠٥٧).
(١٦) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، (٣٠٤/٢).
(١٧) المصنف، كتاب الجنائز، باب ما قالوا في الأذان في الجنازة...، (٤٧٥/٢)، حديث رقم: (١١٢٠٥).
(١٨) المسند (٣٠٤/٣٨)، حديث رقم: (٢٣٢٧٠).
(١٩) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، (٣٠٤/٢)، حديث رقم: (٩٨٦)، وقال: "هذا حديث حسن".

- حَبِيب بن سُلَيْم العبسي، ذكره البخاري[١]، وابن أبي حاتم[٢]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وحَسَّن الترمذي حديثه[٤]، وقال الذهبي: "صالح الحديث"[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: "مقبول"[٦]، والخلاصة أنه صدوق؛ لقول الذهبي، ولرواية جمعٍ مِنَ الثقات عنه، مثل: عبد الله بن المبارك، وعبد القدوس بن بكر بن خُنَيْس، وعيسى بن يونس، ووكيع، ويحيى بن آدم، وأبو نعيم[٧].
- بلال بن يحيى العبسي، قال الدوري عن ابن معين: "روايته عن حذيفة مرسلة"[٨]، وقال ابن أبي حاتم: "وجدته يقول: بلغني عن حذيفة"[٩]، وقال ابن القطان: "روى عن حذيفة أحاديث معنعنة، ليس في شيء منها ذكر سماع"[١٠].

فعلى هذا يكون الإسناد منقطع، وأما تحسين الترمذي بقوله: "هذا حديث حسن"[١١]، لشاهده عن ابن مسعود – رضي الله عنه–.

المثال الثاني: خلال تعليق ابن باز على ما رواه أبو داود من حديث عثمان بن عمر، عن عبد الرحمن بن عبد الله – يعني ابنَ دينار، عن محمّد بن زيد بن قُنفُذ، عن أمّه، عن أم سلمة أنّها سألت النبيّ – صلى الله عليه وسلم: أتُصلّي المرأةُ في دِرْعٍ وخِمارٍ ليس عليها إزارٌ؟ قال: "إذا كان الدرع سابغًا يُغَطي ظُهورَ قَدَمَيها"[١٢]، وقال: "وفي إسناده بعض الضعف، وهو مرفوع إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – لكن الصواب أنه موقوف"[١٣].

الدراسة

الحديث يرويه محمد بن زيد بن المهاجر بن قُنْفُذ، واختلف عنه مِنْ وجهين:

(١) التاريخ الكبير، (٣١٩/٢)، ترجمة رقم: (٢٦٠٩).
(٢) الجرح والتعديل، (١٠٢/٣)، ترجمة رقم: (٤٧٦).
(٣) ابن حبان، الثقات، (٦٥/٤)، ترجمة رقم: (١٨٤٣).
(٤) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهة النعي، (٣٠٤/٢)، حديث رقم: (٩٨٦).
(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (٢٠٢/١)، ترجمة رقم: (٩١٩).
(٦) تقريب التهذيب، ٢١٩، ترجمة رقم: (١١٠٢)، أي حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث.
(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١٨٥/٢)، ترجمة رقم: (٣٣٥).
(٨) المصدر السابق، (٥٠٥/١)، ترجمة رقم: (٩٣٨)، ولم أجده في المطبوع من تاريخ ابن معين برواية الدوري.
(٩) الجرح والتعديل، (٢/ ٣٩٦)، ترجمة رقم: (١٥٤٨).
(١٠) بيان الوهم والإيهام، (٢٣٦/٥).
(١١) الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي،(٣٠٣/٢).
(١٢) السنن، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟ (١٧٣/١)، حديث رقم: (٦٤٠).
(١٣) فتاوى نور على الدرب، (٢٦٦/٧).

الوجه الأول: رواه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عنه مرفوعًا، أخرجه أبو داود[١]، ومن طريقه الدار قطني[٢]،وأخرجه الحاكم[٣]، والبيهقي[٤]،كلهم من طريق عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط، عن عبد الرحمن بن عبد الله – يعني ابنَ دينار، عن محمّد بن زيد بن قُنفُذ، عن أمِّه، عن أم سلمة – رضي الله عنها– مرفوعًا.

الوجه الثاني: رواه كل مِن: مالكُ بن أنس[٥]، وبكرُ بن مُضَـــر[٦]، وحفصُ بن غِياث[٧]، وإسماعيلُ ابن جعفر[٨]، وابن أبي ذئب[٩]، وابن إسحاق[١٠] عن محمَّد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة – رضي الله عنها – موقوفًا.

لذلك قال أبو داود: "لم يذكر أحدٌ منهم النبيَّ – صلى الله عليه وسلم–، قَصَروا به على أمِّ سلمة"[١١].

يرى الباحث رجحان الوقف على أم سلمة – رضي الله عنها – على رواية الرفع للآتي:

أولًا: الكثرة، فقد رواه موقوفًا ستة من الرواة، في مقابل واحد رواه مرفوعًا.

ثانيًا: الرتبة من حيث التعديل كما يأتي:

- مالك بن أنس، قال الحافظ: "إمام دار الهجر، ورأس المتقنين، وكبير المثبتين..."[١٢].
- بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت"[١٣].
- حفص بن غياث الكوفي، قال الحافظ: "ثقة فقيه، تغير حفظه قليل في الآخر"[١٤].
- إسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير الأنصاري الزُّرقي، قال الحافظ: "ثقة ثبت"[١٥].
- ابن أبي ذئب، قال الحافظ: "ثقة، فقيه فاضل"[١٦].
- محمد بن إسحاق المطلبي، قال الحافظ: "صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر"[١٧].

---

(١) السنن، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(٢) السنن، كتاب العيدين، باب صلاة الخوف وأقسامها، (٢/٤١٤)، حديث رقم: (١٧٨٥).
(٣) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (١/٣٨٠)، حديث رقم: (٩١٥)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه".
(٤) السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب من زعم أن الفخذ ليست بعور، (٢/٣٢٩)، حديث رقم: (٣٢٥١).
(٥) السنن، أبو داود، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(٦) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(٧) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(٨) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(٩) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(١٠) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(١١) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١/١٧٣)، حديث رقم: (٦٤٠).
(١٢) تقريب التهذيب، ٥١٦، ترجمة رقم: (٤٦٢٥).
(١٣) المصدر السابق، ١٢٧، ترجمة رقم: (٧٥١).
(١٤) المصدر السابق، ١٧٣، ترجمة رقم: (١٤٣٠).
(١٥) المصدر السابق، ١٠٦، ترجمة رقم: (٤٣١).
(١٦) المصدر السابق، ٤٩٣، ترجمة رقم: (٦٠٨٢).
(١٧) المصدر السابق، ٤٦٧، ترجمة رقم: (٥٧٢٥).

بينما عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار، قال فيه ابن معين: "في حديثه عندي ضـــعف"[١] وقال أبو حاتم: "فيه لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[٢]، وقال ابن عدي: "وبعض مما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو في جملة ممن يكتب حديثه من الضعفاء"[٣]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[٤].

وقد تابع هشام بن سعد، عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار على رفع الحديث، واختلف عنه مِنْ وجهين:

الأول: رواه مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ التميمي مرفوعًا[٥].

الثاني: رواه عبدالله بن وهب[٦]، والحســـن البصـــري[٧]، وابن أبي ذئب[٨]، وابن لهيعة[٩]، وأبو غســـان محمد بن مطرف[١٠]، وإسماعيل بن جعفر[١١]، والدراوردي[١٢]، فرووه عن هشام بن سعد موقوفًا[١٣].

وهشام بن سعد، أبو عبّاد المدني، قال فيه ابن معين: " ليس بذاك القوي"[١٤]' وقال أيضًا: "فيه ضعف"[١٥]، وقال أيضًا: "ليس بشيء كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه"[١٦]، وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن بالحافظ، ولا بمحكم الحديث"[١٧]، وقال النسائي: "ضعيف"[١٨].

يرى الباحث رُجْحَان رواية من رواه موقوفًا على رواية مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ التميمي المرفوعة؛ لسببين:

- الكثرة، فثمانية من الرواة رووه عن هشام بن سعد، عن محمّد بن زيد بن قُنفُذ، عن أمّه، عن أم سلمة – رضي الله عنها – موقوفًا، بينما خالفهم راوٍ واحد (مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ)، فرواه عن هشام بن سعد، عن محمّد بن زيد بن قُنفُذ، عن أمّه، عن أم سلمة – رضي الله عنها – مرفوعًا، ولا شك بتقديم روايتهم على روايته.
- الرتبة من حيث التعديل، فخمسة من الرواة الثمانية أعلى مرتبة من مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ:

---

(١) التاريخ (رواية الدوري)، (٢٠٣/٤)، ترجمة رقم: (٣٩٥٩).
(٢) الجرح والتعديل، (٢٥٤/٥)، ترجمة رقم: (١٢٠٤).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٨٨/٥)، ترجمة رقم: (١١٢٦).
(٤) تقريب التهذيب، ٤٣٤، ترجمة رقم: (٣٩١٣).
(٥) الدار قطني، العلل، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(٦) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(٧) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(٨) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(٩) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(١٠) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠) .
(١١) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(١٢) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(١٣) المصدر السابق، (٢٥١/١٥)، حديث رقم: (٤٠٠٠).
(١٤) ابن معين، (التاريخ برواية ابن محرز)، ٧٠.
(١٥) التاريخ برواية الدوري، (١٩٥/٣)، ترجمة رقم: (٨٩٣).
(١٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (٤١١/٨)، ترجمة رقم: (٢٠٢٥).
(١٧) ابن عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، (٣٦٨/١)، ترجمة رقم: (١٠٩٧).
(١٨) الضعفاء والمتروكون، (١٠٤/١)، ترجمة رقم: (٦١١).

- عبدالله بن وهب، قال فيه الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ عابد"(١).
- الحسن البصري، قال فيه الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرً ويدلس"(٢).
- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، قال فيه الحافظ ابن حجر: "ثقة، فقيه فاضل"(٣).
- أبو غسان محمد بن مطرف، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة"(٤).
- إسماعيل بن جعفر الكوفي، قال الحافظ: "ثقة ثبت"(٥).
- عبدالله بن لهيعة، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق من السابعة، خَلّطَ بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرها، وله في مسلم بعض شيء مقرون"(٦).
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر"(٧).

بينما مالك بن سُعَيْر، قال فيه أبو داود: "ضعيف"(٨)، أبو زرعة، وأبو حاتم: "صدوق"(٩)، وقال الدار قطني: "صدوق"(١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات(١١)، وقال الأزدي:" عنده مناكير"(١٢)، وقال الذهبي: "صدوق معروف"(١٣)، وقال ابن حجر: "لا بأس به"(١٤).

مما تقدم يتبين أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار هو من تفرد برفع الحديث دون غيره من الرواة، وقد انقسم العلماء في الترجيح بين الوقف والرفع إلى فريقين:

الأول: ترجيح الوقف، وإليه ذهب الجمهور من النُّقَّاد، وهم:

- أبو داود، وقال: "روى هذا الحديث مالك بن أنس مالكُ بن أنس، وبكرُ بن مُضَر، وحفصُ بن غِياث، وإسماعيلُ بن جعفر، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق عن محمَّد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة – رضي الله عنها

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب،٣٢٨، ترجمة رقم: (٣٦٩٤).
(٢) المصدر السابق، ١٦٠، ترجمة رقم: (١٢٢٧).
(٣) المصدر السابق، ٤٩٣، ترجمة رقم: (٦٠٨٢).
(٤) المصدر السابق، ٥٠٧، ترجمة رقم: (٦٣٠٥).
(٥) المصدر السابق، ١٠٦، ترجمة رقم: (٤٣١).
(٦) المصدر السابق، ٣١٩، ترجمة رقم: (٣٥٦٣).
(٧) المصدر السابق، ٣٥٨، ترجمة رقم: (٤١١٩).
(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١٧/١٠)، ترجمة رقم: (٢٠).
(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢١٠/٨)، ترجمة رقم: (٩٢٤).
(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١٧/١٠)، ترجمة رقم: (٢٠).
(١١) ابن حبان، الثقات، (٤٦٢/٧)، ترجمة رقم: (١٠٩٤٢).
(١٢)ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١٧/١٠)، ترجمة رقم: (٢٠).
(١٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (٤٢٦/٣)، ترجمة رقم: (٧٠١٨).
(١٤) تقريب التهذيب، ٥١٧، ترجمة رقم: (٦٤٤٠)، وقال: "مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ، بالتصغير، ولآخره راء، وابن الخِمْسِ، بكسر المعجمة، وسكون الميم، بعدها مهملة".

-موقوفا"؛ لذلك قال أبو داود: "لم يذكر أحدٌ منهم النبيَّ – صلى الله عليه وسل، قَصَروا به على أمِّ سلمة"[١]، وهذا ترجيح منه للرواية الموقوفة.

- قال الدار قطني، فبعد ذكره من رواه موقوفًا، قال: "وهو الصواب"[٢].
- ابن عبد البر، وقال: "... الذين وقفوه على أم سلمة أكثر وأحفظ"[٣].
- ابن الجوزي، وقال: "الظاهر أنّه أي (عبد الرحمن بن عبدالله) غلط في رفع هذا الحديث"[٤].
- النووي، وقال: "رواه أكثر الرواة عن أم سلمة – رضي الله عنها – موقوفًا من قولها"[٥].
- ابن عبد الهادي، وقال: "الظاهر أنّه أي (عبد الرحمن بن عبد الله) غلط في رفع هذا الحديث [٦].
- الذهبي، وقال: "رفعه غلط"[٧].
- ابن حجر، وقال: "صحح الأئمة وقفه"[٨].
- وقال الألباني بعد ذكره للموقوف: "وهو الصواب"[٩].
- وافق ابن باز النُّقَّاد في ترجيح الوقف، قال: "وفي إسناده بعض الضعف، وهو مرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم – لكن الصواب أنه موقوف"[١٠].

الثاني: ترجيح الرفع، وإليه ذهب بعض النُّقَّاد، وهم

- النووي، وقال: "الرفع مقدم على الوقف"[١١].
- علي القاري، وقال: "ولا يضر وقفهم عليها؛ لأن من رفعه معه زيادة علم فيقدم، وأيضًا هذا الموقوف ليس من قبيل الرأي، فهو في حكم المرفوع"[١٢].
- الشوكاني، وقال: "والرفع زيادة لا ينبغي إلغاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول، وبعض أهل الحديث، وهو الحق"[١٣].

---

(١) السنن، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة؟، (١٧٣/١)، ترجمة رقم: (٦٤٠).
(٢) العلل (٢٥١/١٥)، حديث رقم، (٤٠٠٠).
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (٣٦٧/٦).
(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، (٣٢٣/١)، حديث رقم: (٤٠٨).
(٥) النووي، المجموع شرح المهذب، (١٧٣/٣).
(٦) تنقيح التعليق في أحاديث التعليق، (١١٤/٢).
(٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، (١٢٨/١)، حديث رقم: (١٠٤)
(٨) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ومعه حاشية ابن باز، لابن حجر، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، (١٧٤/١)، حديث رقم: (٢٠٢).
(٩) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٣٠٤/١)، حديث رقم: (٢٧٤).
(١٠) فتاوى نور على الدرب، (٢٦٦/٧).
(١١) النووي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، (٣٢٩/١)، حديث رقم: (٩٧٣).
(١٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٦٣٤/٢).
(١٣) نيل الأوطار، (٨١/٢).

يرى الباحث الآتي:

أولاً: رُجْحَان الوقف على الرفع، وهو ما ذهب إليه جمهور النُّقَّاد لقرائن الكثرة، ومراتب الرواة فيمن اختلف عنهم رفعًا ووقْفًا، ولا يُسَـــلَّم لمن يرى مِنَ النُّقَّاد أنَّ الرفع زيادة ينبغي قبولها مطلقًا، بل الحكم يدور مع القرائن، وأنْ لا قاعدة عامة مطردة في ذلك، وإنما لكل حديث حالته الخاصة به، وهذه بعض أقوال النُّقَّاد في ذلك:

- قال ابن دقيق العيد: إنَّ مَنْ حكى عن أهل الحديث، أو أكثرِهِم: أنه إذا تعارض رواية مُرسِلٍ ومُسنِد، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد: أنَّ الحكمَ للزائد، فلم نجد في هذا الإطلاق، فإنَّ ذلك ليس قانونًا مطَّردًا، ومراجعة أحكامهم الجزئيةِ تعرف صواب ما نقول"(١).
- قال ابن قيم الجوزية: "والصـــواب في ذلك: طريقةُ أئمةِ هذا الشـــأن العَالِمِين به وبعلله، وهو: النظر والتَّمَهُّرُ في العلل، والنظر في الواقِفِين والرَّافِعِين، والمرْسِلين والواصلين: أَيُّهم أكثر، وأوثق، وأخصُّ بالشيخ، وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يَخْزِمون معها بالعِلَّة المؤثرة في موضع، وبانتفائِها في موضع آخر، ولا يرتضون طريق هؤلاء، ولا طريقَ هؤلاء"(٢).
- قال العلائي: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن، كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في حديث حديث"(٣).
- قال ابن الوزير: "وعندي أن الحكم في هذا لا يســـتمر بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال وهو موضـــع اجتهاده"(٤).
- قال البقاعي: "إنَّ ابن الصـــلاح خلط هنا طريقة المحدّثين بطريقة الأصـــوليين، على أنَّ لحذاق المحدّثين في هذهِ المســـألة نظرًا آخر لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أنْ يُعدلَ عنه، وذلكَ أنهم لا يحكمون فيها بحكمٍ مطّردٍ، وإنما يدورون في ذلِكَ مع القرائن"(٥).
- قال السخاوي: "فالحق حَسَبَ الاستقراء مِنْ صنيع مُتَقَدِّمِي الفنِّ، كابن مهدي، والقطَّان، وأحمد، والبخاري عدم اطِّرَاد حُكْمٍ كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عند الذَّوات على الصفات، وتارة العكس، ومَنْ راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك"(٦).

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، (٢٨/١).
(٢) تهذيب سنن أبي داود، (٢٢٩/٥).
(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، (٣١٢/١).
(٤) المصدر السابق، (٣١٢/١).
(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية، (٤٢٦/١).
(٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٢١٦/١-٢١٧).

ثانيًا: الحديث مِنْ وجهه الراجح والمرجوح لا يصـــح؛ لأن مداره على أم حرام والدة محمد بن زيد بن قُنْفُذ، وهي مجهولة، قال الذهبي: "لا تعرف"(١)، وقال الحافظ ابن حجر: "مستورة"(٢).

الخاتمة:

أولاً: نتائج البحث

بعد هذه الجولة التي قضـيناها بفضـل الله – عزّو جل – مع مؤلفات ابن باز؛ لبيان نماذج لإعلاله أسـانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف من خلال الدراسة التطبيقية، ظهر للباحث النّتائج الآتية:

– كان لابن باز عناية بعلم العلل بشكل عام، وإعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف.

– كانت لابن باز طريقة واحدة في إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف، مِنْ خلال مِنَ النُّقَّاد، حيث أفاد من أقوال كبار علماء العلل، على اختلاف أزمانهم، وتباعد مواطنهم، كابن معين، والترمذي، والدار قطني، والبيهقي، وغيرهم، وهذا يدل على الإحاطة بأقوالهم.

– كان منهج ابن باز أثناء ذِكْر إعلال أسانيد الأحاديث الموصولة بالإرسال، والمرفوعة بالوقف يقوم على:

أ– يؤكد عليها أحيانًا من خلال أقوال النُّقَّاد، كقوله: "حيث صَحَّحَ الترمذي إرساله".

ب– إضافة بعض الفوائد العلمية المتعلقة بيان غريب الحديث.

ج– الترجيح عند الاختلاف، كقوله: "لكن الصواب أنه موقوف".

ح– لم يكن لابن باز تعقبات على من تقدمه من النُّقَّاد أثناء إعلاله للأحاديث، وإنما أفاد مِنْ أقوال مَنْ تَقَدَّمَه.

ثانيًا: التوصيات

يوصـي الباحث بضـرورة إبراز الجهد الحديثي للعلَّامة ابن باز بشـكل عام، والمتعلق بنقد الأحاديث النبوية وتعليلها بشكل خاص، لبيان منهجه في ذلك، وإفادة طلاب العلم.

شكر وتقدير: هذا البحث تم دعمه مِنْ خلال برنامج البحث العام بعمادة البحث العلمي–جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية (1446H- GRP/96/45).

المراجع:

الأزهري، محمد بن أحمد. (٢٠٠١م). **تهذيب اللغة**. تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الإشـبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. (١٤١٦هـ). **الأحكام الوسـطى**. تحقيق: حمدي السـلفي، وصـبحي السامرائي، (د. ط)، مكتبة الرشد: السعودية.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (٦١٢/٤)، ترجمة رقم: (١١٠١٣).

(٢) تقريب التهذيب: ٧٥٥، ترجمة رقم: (٨٧١٦).

الألباني، محمد ناصر الدين. (١٤٠٥هـ). **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. عناية: زهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت.

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (د.ت). **فتاوى نور على الدرب**. جمع: محمد بن سعد الشويعر، (د. ط)، (د. ن)، (د. م).

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. (د.ت). **مجموع فتاوى العلاّمة عبد العزيز بن باز**. جمع: محمد بن سعد الشويعر، (د. ط)، (د. ن)، (د. م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٣٩٦هـ). **التاريخ الصغير**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي: حلب.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت). **التاريخ الكبير**. (د. ط)، طبع دائرة المعارف العثمانية: الهند.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). **الجامع الصحيح**. تحقيق: محمد زهير الناصر، نسخة مصورة عن النسخة السلطانية، وبترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار طوق النجاة: (د. م)،

البغوي، الحسين بن مسعود. (١٤٠٣هـ). **شرح السنة**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. (ت٨٨٥هـ). **النكت الوفية بما في شرح الألفية**. تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، مكتبة الرشد: الرياض، ١٤٢٨هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي. (١٤١٢هـ). **معرفة السنن والآثار**. تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، نشر جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٤١٥هـ). **التحقيق في أحاديث الخلاف**. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧هـ). **الصحاح**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين: بيروت.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (١٢٧١هـ). **الجرح والتعديل**. ط١، دائرة المعارف العثمانية: الهند.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (١٤٢٧هـ). **العلل**. تحقيق: فريق من الباحثين، ط١، مطابع الحميضي: (د. م).

الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم. (١٤١١هـ). **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم. (١٣٩٧هـ). **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢، دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن حبان، محمد بن حبان. (١٣٩٣هـ). **الثقات**. ط١، طبع وزارة المعارف: الهند.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٤٢٥هـ). **بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ومعه حاشـــية ابن باز**. عناية عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، ط٢، دار الامتياز: الرياض.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٤٢٣هـ). **تقريب التهذيب**. تحقيق: صـغير أحمد الباكسـتاني، ط٢، دار العاصـمة: السعودية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٣٢٦هـ). **تهذيب التهذيب**. ط١، دائرة المعارف: الهند.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٣٩٠هـ). **لسان الميزان**. ط٢، دائرة المعرف النظامية: الهند.

ابن حجر، أحمد بن علي. (١٤٠٤هـ). النكت على كتاب ابن الصـلاح. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٢٢هـ). **العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)**. تحقيق: وصـــي الله بن محمد عباس، ط٢، دار الخاني: الرياض.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٢٠هـ). **مســـائل أبي داود للإمام أحمد**. تحقيق: طارق عوض الله، ط١، مكتبة ابن تيمية: مصر.

ابن خزيمة، محمد بن إســحاق. (١٤١٠هـ). **الصـــحيح**. تحقيق: د. محمد مصـــطفى الأعظمي، ط١، المكتب الإسلامي: بيروت.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (د. ت). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: د. محمود الطحان، (د. ط)، مكتبة المعارف: الرياض.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (د.ت). **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله الســـورقي، وإبراهيم المدني، ط١، المكتبة العلمية: المدينة المنورة.

الدار قطني، عمر بن علي. (١٤٠٥هـ). **الإلزامات والتتبع**. تحقيق، د. مقبل الوادعي، ط٢، دار الكتب العلمية: بيروت.

الدار قطني، علي بن عمر. (١٤٢٤هـ). **السـنن**. تحقيق: شـعيب الأرناؤوط، وآخرون، ط١، مؤسـسـة الرسـالة: بيروت.

الدار قطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). **العلل**. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، دار طيبة: الرياض.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (١٤٣٠هـ). **السنن**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قرة بللي، ط١، دار الرسالة العلمية: بيروت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (١٤٠٨هـ). **المراسيل**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي. (ت ٧٠٢ هـ). شـرح الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق: محمد خلوف العبد الله، ط٢، دار النوادر: سوريا، ١٤٣٠هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٢١هـ). **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، ط١، دار الوطن: الرياض.

الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي. (١٤١٣هـ). **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب التسعة**. تحقيق: عزت عطية، وموسى محمد الموشى، ط١، دار القبلة: جدة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (١٣٨٢هـ). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة: بيروت.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤١٧هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمود شعبان عبد المقصود، ط١، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة،

الزهراني، ناصر بن مسفر. (١٤٢١هـ). **إمام العصر عبد العزيز بن عبد الله بن باز**. ط٢، مؤسسة الجريسي: السعودية.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (١٤٢٤هـ). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. تحقيق: علي حسين علي، ط١، مكتبة السنة: مصر.

الشتوي، حمد بن أحمد. (١٤٢٠هـ). **الإبريزية في التسعين البازية**. ط١، دار العاصمة: الرياض.

الشوكاني، محمد بن علي. (١٤١٣هـ). **نيل الأوطار**. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط١، دار الحديث: مصر.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (١٤٠٥هـ). **المصنف**. تحقيق: كمال الحوت، ط١، مكتبة الرشد: الرياض.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل. (ت١١٨٢هـ). **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤١٧هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). **المعجم الأوسط**. تحقيق: طارق عوض الله، ومحسن الحسيني، (د. ط)، دار الحرمين: القاهرة.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). **المعجم الكبير**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية: القاهرة.

الطبري، محمد بن جرير. (١٤٢٠هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن**. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (١٣٨٧هـ). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، (ط١)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب.

ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن. (١٤١٣هـ). **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**. تحقيق: د. روحية السويفي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن. (١٤٢٨هـ). **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**. تحقيق: سامي محمد، وعبد العزيز الخباني، ط١، أضواء السلف: الرياض.

ابن عدي، عبد الله بن عدي. (١٤١٨هـ). **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

العقيلي، محمد بن عمرو. (١٤٠٤هـ). **الضعفاء الكبير**. تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، الكتب العلمية: بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام هارون، (د. ط)، دار الفكر: بيروت.

القاري، علي بن سلطان. (١٤٢٢هـ). **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. ط١، دار الفكر: بيروت.

القاري، علي بن سلطان. (١٤١٤هـ). **شرح نخبة الفكر**. تحقيق: محمد نزار تميم، ط١، دار الأرقم: بيروت.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (د. ت). **تهذيب سنن أبي داود**. (د. ط)، دار المعرفة: بيروت.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٤٢٠هـ). **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي محمد سلامة، ط٢ دار طيبة للنشر: الرياض.

المحمود، إبراهيم بن صالح. (١٤٢١هـ). **رثاء الأنام لفقيد الإسلام الشيخ عبد العزيز بن باز**. ط١، دار الصميعي: الرياض.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٣هـ). **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (د. ت). **الصحيح**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، دار إحياء التراث: بيروت.

ابن معين، يحيى بن معين. (١٣٩٩هـ). **التاريخ (رواية الدوري)**. تحقيق: أحمد نور سيف، ط١، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث: مكة المكرمة.

ابن معين، يحيى بن معين. (١٤٠٥هـ). **التاريخ (رواية ابن محرز)**. تحقيق: محمد كامل القصّار، ط١، نشر مجمع اللغة العربية: دمشق.

ابن المنذر، محمد بن إبراهيم. (١٤٢٥هـ). **الإشراف على مذاهب العلماء**. تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، ط١، مكتبة مكة، الإمارات،

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. (١٤١٧هـ). **الترغيب والترهيب**. تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن منصور، سعيد بن منصور. (١٤١٧هـ). **السنن**. تحقيق: د.سعدالحميد، ط١، دار الصميعي: الرياض.

النسائي، أحمد بن شعيب. (١٣٩٦هـ). **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي: حلب.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤١٤هـ). **الأذكار**. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دار الفكر: بيروت.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤١٨هـ). **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**. تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت.

النووي، يحيى بن شرف النووي. (١٤١٠هـ). **المجموع شرح المهذب**. تحقيق: محمد نجيب المطيعي، ط١، دار الفكر: بيروت.

أبو يعلى، أحمد بن علي. (١٤٠٤هـ). **المسند**. تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون: دمشق.